PROVISIONAL
S/PV.2542
25 May 1984
ARABIC

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

محضر حرفي مؤقت للجلسة الثانية والاربعين بعد الألفين والخمسمائة

المعقودة بالمقر، في نيويورك

يوم الجمعة، ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٤، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد تروياتوفسكي (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

الأعضاء:	
باكستان	السيد شاه نواز
بيرو	السيد ارياس ستيبا
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية	السيد كرافتس
زمبابوى	السيد ماشينغادزى
الصين	السيد هي غوجون
فرنسا	السيد رابان
غولتا العليا	السيد زيدويمبا
مالطة	السيد غاوتشي
مصر	السيد خليل
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية	السيد مارغتسون
نيكاراغوا	السيد تشامورو مورا
الهند	السيد فيرما
هولندا	السيد فان دير ستوبل
الولايات المتحدة الامريكية	السيد سورزانو

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير النصوص الأصلية للكلمات. وينبغي ارسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بادارة شؤون المؤتمرات:
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza، مع الحرص على ادخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه.

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٥٠

اقرار جدول الأعمال

اقر جدول الأعمال .

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٨٤ وموجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الامارات العربية المتحدة والبحرين وعمان وقطر والكويت والمملكة العربية السعودية (S/16574)(تابع)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : وفقا للمقررات المتخذة في الجلسة السابقة ، ادعو نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام لدولة الكويت الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثل المملكة العربية السعودية الى شغل مقعد على طاولة المجلس ؛ وأدعو ممثلي الامارات العربية المتحدة والبحرين وبنما والسنغال وعمان وقطر واليمن الى شغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

بناء على دعوة الرئيس ، قام الشيخ الصباح (الكويت) والسيد الشهابي (المملكة العربية السعودية) بشغل المقعدين المخصصين لهما على طاولة المجلس ؛ وقام كل من السيد السفر (الامارات العربية المتحدة) والسيد الصباغ (البحرين) والسيد كام (بنما) والسيد ساري (السنغال) والسيد علي (عمان) والسيد الثاني (قطر) والسيد سلام (اليمن) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اود ان احيط أعضاء المجلس علما بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن واكوادور والسودان والصومال يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول أعمال المجلس . ووفقا للممارسة المتبعة أزمع ، بموافقة المجلس ، دعوتهم الى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت ، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

بناء على دعوة الرئيس قام كل من السيد صلاح (الاردن) والسيد البورنـــــوز (اكوادور) والسيد بريدو (السودان) والسيد آدن (الصومال) بشغل المقاعد المخصصة لهم في جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : يستأنف مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج على جدول أعماله .

المتكلم الأول المدرج في القائمة هو ممثل الاردن . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد صلاح (الاردن) : السيد الرئيس ، اود ان ابدأ بشكر السادة الأعضاء على السماح لي بالمشاركة في مناقشات المجلس حول البند المطروح على جـــدول الأعمال . كما يطيب لي أن أقدم لكم أحر التهاني على توليكم رئاسة المجلس الموقر لشهـــر أيار/مايو الحالي . لقد كان لي شرف العمل مع سعادتكم شخصيا أثناء عضوية الاردن في المجلس ، حيث عرفت عن كثب ما تتحلون به من صفات وخصال لامعة ، اضافة الى قدرتكم وبراعتكم الدبلوماسيتين . كما ان العلاقات الطيبة التي تربط بين بلدينا تجعلنا نشعـــر بالغبطة والارتياح حين نراكم تتبوأون هذه المسؤولية الرفيعة . ان مواقف بلدكم المؤيدة للحق العربي تجعلنا نشعر بالارتياح عندما نراكم في سدة الرئاسة . واننا على يقـــين ان هـذا المجلس سيتخذ قرارات هامة وفعالة تحت ادارتكم الحكيمة .

كما انتهز هذه المناسبة لأشيد بما ابداه سلفكم سعادة السيد فلاديمير كرافيتس، سفير جمهورية اوكرانيا السوفياتية الاشتراكية ، من كفاءة ومقدرة في ادارة اعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

يجتمع مجلس الأمن لمعالجة مسألة بالغة الحيوية تتعلق بحرية الملاحة الدوليـــة في منطقة الخليج العربي وبالأمن والاستقرار في دول مجلس التعاون الخليجي ، التـــي تقدمت مجتمعة بشكواها الى المجلس بسبب الاعتداءات الجوية الايرانية على ناقلات النفط

السعودية والكويتية في المياه الاقليمية لدول المجلس وفي الممرات البحرية وكذلك السفن الأخرى في المياه الدولية .

ان الاغارة على ناقلات النفط الكويتية والسعودية ، وكذلك الاعتداء على السفن المدنية في المياه الدولية من قبل ايران يعتبران تطورا في غاية الخطورة في منطقة الخليج . وتبرز هذه الخطورة في ناحيتين اساسيتين هما : أولا ، عدم شرعية هذه الاعتداءات ؛ ثانيا ، العواقب السياسية والخطيرة التي ستترتب عليها في حالة استمرارها .

فايران تحاول ، منذ حوالي اسبوعين ، فرض حصار عسكري على دول عربية مجاورة لها . فعمليات القصف العشوائي المستمرة للسفن والناقلات التجارية المدنية في منطقة الخليج تهدف الى فرض حصار اقتصادي على دول مجلس التعاون الخليجي من خلال استخدام القوة . ويعتبر عمل ايران هذا مخالفة صارخة لمبادئ القانون الدولي . فايران تقوم بقصف أهداف مدنية تجارية مسالمة لدول ليست طرفا في حربها الدائرة منذ أربع سنوات تقريبا مع العراق والتي تتحمل ايران مسؤولية استمرارها .

كما ان الناقلات التي تم ضربها اصيب بعضها داخل المياه الاقليمية للمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ، او داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة لهاتين الدولتين ، بينما اصيب بعضها في المياه الدولية . هذا الى جانب ان كلا من السعودية والكويت الشقيقتين ، بالاضافة الى بقية أعضاء دول مجلس التعاون الخليجي ، كانت قد اعلنت حيادها تجاه الحرب العراقية ـ الايرانية ، وسعت هذه الدول ، فرادى ومجتمعة ، الى المحافظة على حياد الخليج ، ليس فقط ازاء هذه الحرب بل أيضا ازاء التنافس الدولي وصراع القوى الكبيرة . كما ان هذه الدول قامت بمساع ايجابية لانهاء الحرب . من هنا فان العمليات العسكرية الايرانية ضد الأهداف المدنية في موانئ الدول العربية الخليجية أو في المياه الدولية تشكل عدوانا غير مبرر ، وهو يمثل تهديدا خطيرا لمصالح هذه الدول الحيوية واقتصادها القومي وكذلك سيادتها وسلامتها .

كما ان حالة التوتر التي نجمت في المنطقة والتي اصبحت تهدد الملاحة الدولية وسلامتها تعتبر تصعيدا خطيرا وتوسيعا لنطاق الحرب العراقية ـ الايرانية بشكل سافر ينذر بعواقب صعبة . من هنا تعتبر العمليات العسكرية الايرانية هذه ضد الملاحة الدولية وضد مرافق دول الخليج العربي أمرا منافيا لمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق التي تحرم تهديد السلامة الاقليمية والاستقرار للدول ، وتحرم استعمال القوة او التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية ، اضافة الى ان اعمال ايران هذه تنتهك مبدأ المحافظة على علاقات حسن الجوار وقوانين الحياد . واذا كان لدى ايران أي تذمر أو شكوى ضد دول الخليج العربي فكان حريا بها وضع ظلامتها امام مجلس الأمن .

يقابل عدم الاكتراث الايراني هذا بمبادئ القانون الدولي وأحكام الميثاق موقف مسؤول للدول العربية التي تعرضت للاعتداءات الايرانية مؤخرا ولدول مجلس التعاون الخليجي وكذلك بقية دول الجامعة العربية . فقد أعربت السعودية والكويت ، الدولتان المتضررتان مباشرة ، عن استعدادهما لقبول اعتذار ايران من حيث المبدأ وانهما لا ترغبان في تصعيد الموقف . ثم لجأتا الى الطرق السلمية خلال القنوات الدولية المعترف بها اقليميا وعالميا . فتحركت دبلوماسيا ضمن مجلس التعاون الخليجي ثم في اطار جامعة الدول العربية التي ترتبط فيما بينها بمعاهدة دفاع مشترك . كما انها الآن هنا تضع مجلسكم الموقر أمام مسؤولياته .

اننا في الاردن لا نستطيع قبول الحجة التي تقدمها ايران لتبرير محاولتها فرض حصار اقتصادي على دول الخليج العربي ومحاولتها ارهاب هذه الدول . فاذا كانت العلاقات الاقتصادية والسياسية التي تقيمها الدول الأخرى مع العراق او ايران مبررا لضرب هذه الدول من قبل أي من هاتين الدولتين المتحاربتين فانني استطيع ان اؤكد ان عددا كبيرا من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة قد يصبحون معرضين لاحتمال الاعتداء عليهم ليس من ايران فقط بل ومن دول أخرى . فهناك نزاعات مسلحة وحروب دائرة متعددة وجميع أطراف هذه الحروب تتمتع بعلاقات سياسية واقتصادية وعسكرية مع أغلبية

دول العالم . ولا يمكن اعتبار وجود مثل هذه العلاقات على اى مستوى مبررا لتغيير معنى الحياد والتعريف الدولي لحالة الحرب . وانني أرى واقعا اقرب لانتهاك قانون الحياد والتزامات دولية أخرى في حالة ايران بالذات لكنه لا يثير ضجة أو حنق أحد الى درجة المباشرة بالحرب . فايران بالمقابل تتلقى الدعم السياسي والعسكرى من دول عديدة في المنطقة وخارجها .

ان عدم شرعية وعدم قانونية الاعتداءات الايرانية الأخيرة ضد ناقلات وسفن دول عربية ودول أخرى في منطقة الخليج أمر واضح ، ولا أجد نفسي بحاجة الى الاطناب فيه . فما هو أهم وأخطر هو الأبعاد السياسية التي تترتب على الممارسات الايرانية هذه .

ان أولى نتائج هذا التصعيد الايراني هي زعزعة مبدأ حياد الخليج . فلقد سعت الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي الى ابقاء هذه المنطقة الحيوية والهامة بمنأى عن صراع الدول الكبرى وتنافسها . واعتقد انهم يستحقون منا الاعجاب والتقدير لسعيهم الدؤوب واصرارهم على تحويل هذه المنطقة الى مركز للتعاون الدولي والفائدة المتبادلة بدلا من زجها في أتون الاستقطاب الدولي المخيف الذى تبدو معالمه السلبية في أكثر من بقعة . كما ان دول هذه المنطقة قد انفتحت على العالم ولم تنغلق على نفسها ، وكلنا يدرك الدور الايجابي لهذه الدول في الاطار الدولي اقتصاديا وسياسيا . فهي دائما رديف لصوت العقل والاعتدال ومصدر لقيم التسامح والتعقل والانفتاح .

غير ان موقف ايران منها قد أصبح مصدر تهديد لكل هذه المعاني والمواقف الايجابية . وتبدو أعمال ايران العسكرية الحالية ضد هذه الدول حلقة في توجه سياسي يهدف الى خنقها اقتصاديا بهدف زعزعة استقرارها وتهديد الحياة العامة فيها ، ثم محاصرة القيم الحضارية التي تجسدها دول الخليج العربي من تسامح وتعايش وانفتاح على مختلف الثقافات والأفكار العالمية .

ان ما قامت به ايران مؤخرا هو استخدام القوة العسكرية لتدمير الأساس الاقتصادى للاستقرار السياسي والأمني في دول المنطقة . وان هذا الأمر ينطوى على أبعاد

استراتيجية خطيرة تطال الأمن القومي العربي . ونحن في الاردن نرقب ذلك بمنتهى الاهتمام والعناية . فالأمن العربي - وخاصة مواجهة الخطط التوسعية الاسرائيلية وتطلعها الى الوصول الى مواقع استراتيجية جديدة في الوطن العربي - يجعلنا أشد القلق على محاولة النيل من صمود واستقرار أى بلد عربي .

وعلى مستوى آخر فالكل يعي أيضا أهمية المادة التي تتعرض للعدوان الايراني من الناحية الاستراتيجية . فالاستقرار الاقتصادى الدولي يعتمد بشكل أساسي على استمرار توفر الطاقة ومادة النفط الخام . وعليه فان التعرض للنقل التجارى السالم لهذه المادة هو عملية تهديد مباشر لأمن العالم واستقراره . وان على ايران ان تدرك ابعاد ما تقوم به اليوم ضد جيرانها العرب . فقد تقود محاولة عرقلة نقل هذه المادة التجارية الهامة الى أخطار سياسية وعسكرية يصعب التكهن بها . وعليه فان محاولة ايران عرقلة الملاحة الدولية وتهديد أمن الخليج العربي قد تؤدى الى : أولا ، خلق حالة عدم استقرار في منطقة الخليج العربي . وثانيا ، ان حالة عدم الاستقرار والتهديد هذه سوف تقود الى تدخلات عسكرية أجنبية لن تكون في صالح الأمن والسلم الدوليين .

واستطيع ان اؤكد لكم ان قلق الاردن والعالم العربي على مايجرى من تهديدات لأمن دول الخليج ليس مصدره الاعتبارات الاستراتيجية الدولية الهامة فقط بل ان استقرار وامن الخليج وسلامة هذا الجزء من الامة العربية بما يمثله من تراث وقيم وبما يقدمه من دعم للحقوق العربية مصدر كبير آخر لقلق الاردن واهتمامه بما يجرى من محاولات لزعزعة الاستقرار في هذا الجزء من الوطن العربي .

من هنا فانه يتوجب على هذا المجلس الموقر المباشرة بشجب هذه الاعمال التي هي تهديد خطير لسيادة واستقلال ورفاه دول المنطقة وكذلك الامن الاقليمي اضافة الى انها تنذر الأمن والاستقرار الدوليين بالخطر . كما يتوجب افهام ايران ان المجلس لديه القدرة على اتخاذ ما يلزم من اجراءات لمنع تكرار مثل هذه الاعمال . وان امام ايران طرقا أخرى انجع واسلم لانهاء حربها مع العراق وهي الطرق الدبلوماسية . كما ان امامها طريقا أفضل للعيش بسلام ووئام مع جيرانها ، وهي طريق التعاون والسلام بدلا من الصدام والحرب واخيرا نتمنى ان يكون المجلس بمستوى التحدى في هذه المناسبة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل الاردن على كلماته الرقيقة التي وجهها الي .

ادعو الآن ممثل اكوادور الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد البورنوز (اكوادور) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدى الرئيس اشكركم على تفضلكم بالسماح لى بالمشاركة في هذه المناقشة وفقا للمادة ٣١ من الميثاق ووفقا للنظام الداخلي لمجلس الامن . واود ان اؤكد ارتياح وفدى اذ يراكم تترأسون هذا المجلس نظرا لما تتمتعون به من خبرة ومقدرة على ادارة دفة عمل هذه الهيئة المهمة من هيئات الامم المتحدة . ونود ايضا ان نشيد بالرئيس السابق ، الممثل الدائم لجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية.

وفي خضم تعقد وأهمية الحالة التي ينظر فيها المجلس هناك مبادئ اساسيـــة من مبادئ التعايش الدولي تعتبر جوهرية بالنسبة لاكوادور ، مثل احترام السلامة الاقليميـة للدول وعدم استخدام القوة في العلاقات الدولية وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ومبـدأ حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية والمرور الآمن في المياه الوطنية .

ولهذه الاسباب جميعها رأت اكوادور ان من المناسب ان يستمع اليها في هـــذه المناقشة بشأن حالة على جانب عظيم من الأهمية بالنسبة لجميع مناطق العالم . ولاكـوادور علاقات ودية مع البلدان المتورطة في الصراع . ان هذه البلدان تنتمي الى منطقة تربطهـــا بمنطقتنا جذور مشتركة وتقاليد من التاريخ والثقافة . واذ نضع مبدأ منظمة العمل الدوليـة المتعلق بالفقر في صيغتنا الخاصة نقول انه حيثما وجد الفقر صاحبه التهديد للازدهـــار في كل مكان . وبصورة مماثلة ، يمكن القول انه حيثما وجد العنف تهدد السلم في كل مكان .

لقد اصبحت منطقة الخليج الفارسي تتسم بحساسية واهمية كبيرتين بالنسبة لسلـم واقتصاد العالم. ونشأت حالات تفرض نفسها على المشيئة السيادية لبلدان معينة ليســت اطرافا في اعمال القتال المؤسفة في الخليج وهذه الحالات تحملها على الاشتراك في حرب لها عواقب وخيمة ، وهذا شيء غير مقبول وهو يشكل خطرا على المجتمع الدولي .

ان مجلس الامن هو القيم تقليديا على مبدأ عدم التدخل وعدم استخدام القـــوة وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية . ولابد من ترجمة هذا المبدأ الى حقيقة عن طريـــق اتخاذ اجراءات ناجعة بدلا من الخوض في مناقشات بشأن هذا الموضوع في عدد من هيئـات منظومة الامم المتحدة مثل اللجنة الخاصة المعنية بتعزيز فعالية مبدأ عدم استخدام القـوة في العلاقات الدولية .

ان قرارات مجلس الامن المستهدفة للتنفيذ الفعال لتسوية المنازعات بالوسائـــل السلمية قد تشكل أيضا ردا على تذمر الشعوب المعنية . لذلك فقد اصر وفدي على ضرورة وضع قواعد معينة وعملية ووضع آلية فعالة ، كما ورد في اعلان مانيلا وكما دعت اليه حركة بلدان عدم الانحياز.

ان مبدأ تحريم التهديد أو أستخدام القوة في العلاقات بين الدول يكمن في اساس القانون الدولي . ودونه لن يكون هناك اى تعايش على اساس قانوني ولا يمكن للأمم المتحدة ان تستمر . ان مدنيتنا تتطلب ان يكون سلوك الدول متمشيا مع هذا المبدأ الاساسي ، وان تحقيق النجاح في هذا الصدد يعني اكتمال قواعد القانون في عالم متمدين . وفي الواقع ان الميثاق لا يحرم الحرب فحسب بل أيضا التهديد باستخدام القوة او استخدامها . وتمشيا مع نفس المبدأ فان المجتمع المنظم دوليا يحرم ايضا الضغوط الاقتصادية والسياسية وجميع اشكال الضغوط الاخرى وبعبارة اخرى اى شيء يشكل تدخلا . في مبدأ عدم استخدام القوة ان حرمة اراضي الدول هي عنصر اساسي . ووفقا للمبدأ نفسه فانه يتعين على الدول الا تمتنع فقط عن التهديد باستخدام القوة او استخدامها بل ايضا عن اللجوء الى انتهاك الحدود القائمة بوصفه وسيلة لتسوية منازعاتها الدولية .

وبالنسبة لاكوادور بصورة خاصة وامريكا اللاتينية بصورة عامة فان مبدأ عدم استخدام القوة ومبدأ التعايش على اساس قانوني هما صنوان لا ينفصمان . وان مبدأ عدم استخدام القوة يتعلق بصورة مباشرة بالالتزام بموجب الميثاق بتسوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية . لذلك فان العضوية في الامم المتحدة تنطوى على التزام بالامتناع عن استخدام القوة ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسي لاية دولة وتنطوى ايضا على الالتزام بالتسامح وبالعيش في سلم مع الجيران .

وقد اعتمدت بلدان امريكا اللاتينية مؤخرا اعلانا وخطة عمل في المؤتمر الاقتصادى لامريكا اللاتينية الذى انعقد في اكويتو بتاريخ ٣٠ كانون الثاني /يناير . وفي الوقت نفسه اعيد تأكيد مبدأ مساواة الشعوب والتضامن سعيها الراغبة في العيش في اطار المبادئ الديمقراطية وممارسة حقوق الانسان على الوجه الاكمل وتسخير التقدم لصالح جميع السكان في جو بعيد عن الضغوط والتهديدات والعدوان الخارجي . وقد جاء على لسان رؤساء دول او ممثلي بلدان امريكا اللاتينية والبحر الكاريبي الذين شاركوا في ذلك المؤتمر في المادة ٢ من الاعلان مايلي :

" . . . اننا نجدد الالتزام الذى اتفقنا بمقتضاه على العدول نهائيا عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها في حل الخلافات الدولية . كما نتوجه بنداء جديد لصالح نزع السلاح ومن أجل تحويل الموارد التي تبدد في سباق التسلح والمعدات الحربية لتوجيهها نحو أهداف مكرسة لتحسين تنمية جميع سكان المعمورة . فالمعضلات التي تثور بشأن السلم والنمو مترابطة بعضها ببعض ترابطا أساسيا . اذ في الحقيقة لا تتحقق التنمية دون سلم ، ودون التنمية لا يقوم سوى سلم عابر " . (A/39/118 ، ص ٤)

ان الحالة الراهنة — بجوانبها الموسفة والخطيرة — التي يهدد استمرارها صيانة السلم والأمن الدوليين حالة بالغة التعقيد لأنها تحدث في منطقة تدور فيها حرب دامية يجب وضع حد نهائي لها . وربما يكون هذا هو الوقت المناسب ليعمل مجلس الأمن على ايقاف الصراع المسلح بين ايران والعراق وتعزيز الحلول التي اقترحتها في وقت أو في آخر أطراف النزاع الرئيسية في هذه الحالة الموسفة . ان حركة عدم الانحياز والمؤتمر الاسلامي قد اتخذا مبادرات هامة تهدف الى استعادة السلم الى هذه المنطقة .

وفضلا عن ذلك ، فان الأحداث الأخيرة قد انتهكت مبدأ حرية الملاحة وحرية المرور التجارى ، بما يترتب على ذلك من عواقب خطيرة على استقرار الاقتصاد العالمي ومضاعفات في أماكن أخرى على امدادات عدد كبير من البلدان الأعضاء .

وأخيرا ، هناك حالة غير مقبولة يتم فيها اللجوء الى العمل القسرى بطريقة يمكن أن نصفها بكل وضوح بأنها استعمال للقوة أو التهديد باستعمالها ، تأخذ شكل مدّ الصراع الى بلدان أخرى في المنطقة وتهدد بذلك سلامتها الاقليمية تهديدا واضحا .

ولهذا السبب ، يأتي وفد اكوادور الى مجلس الأمن ليعرب عن خالص أمله في أن تسود روح التسوية السلمية للمنازعات وحكمة تنفيذ القانون الدولي والحاجة الى أن نظهر ، في حالات حرجة كتلك التي تواجهنا الآن ، فعالية المؤسسات التي أنشأها المجتمع الدولي الذى يضع أمله في مجلس الأمن ، وهو الأداة المثلى في القانون للحفاظ على السلم أو لاستعادته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل اكوادور على الكلمات الرقيقة التي وجهها الـــي .

المتكلم التالي هو ممثل السودان . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلـــس والادلاء ببيانه .

السيد بريدو (السودان) : السيد الرئيس ، أرجو أن أتقدم لكم وللسـادة أعضاء المجلس بخالص الشكر لاتاحتكم الفرصة لوفد بلادي للمشاركة في مداولات مجلسكم الموقر للبند قيد البحث . كما أرجو أن تسمحوا لي بأن أتقدم اليكم بالتهاني الحارة بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . اننا على ثقة بأن خبرتكم السياسية والدبلوماسية الطويلـة التي عرفتم بها سوف تقود أعمال المجلس للنجاح الذي نسعى اليه وتتوق اليه الأسرة الدوليـة جمعاء . كما أرجو أن أنتهز هذه الفرصة لأتقدم بالشكر لسلفكم السفير فلاديمير كرافتـــس ، ممثل جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، لما أبداه من مهارة وقدرة خلال ادارته لأعمال مجلس الأمن خلال شهر نيسان/ابريل المنصرم .

لعلني لست في حاجة ، بعد البيانات الضافية والشاملة التي استمعنا اليها مـــن معالي السيد نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والاعلام لدولة الكويت ، والسيد وزير الدولـة للشؤون الخارجية لدولة قطر وغيرهما من المتكلمين ، الى الافاضة والاسهاب حول الاجـــراء الخطير الذي أقدمت عليه ايران باعتدائها على ناقلات نفط تابعة للمملكة العربية السعوديـة ودولة الكويت . ولعل ما يضاعف من قلقنا ان ذلك العدوان غير المبرر قد تم في الميـــاه الاقليمية لدول التعاون الخليجي وبعيدا عن مناطق العمليات لحرب مؤسفة دخلت عامهـــا الرابع . ان الاعتداء الايراني على ناقلات النفط السعودية والكويتية يهدد بجلاء سيـــادة دول تلك المنطقة واستقلالها وسلامتها الاقليمية . كما يهدد ، وعلى نحو سافر ، حريـــة الملاحة في المياه الدولية والمعابر المائية من موانئ جميع الدول الساحلية واليها . وفـــي تقديرنا ، فان ذلك العدوان يشكل خرقا لمبادئ القانون الدولي وما نصت عليه اتفاقية جنيف الخاصة بأعالي البحار المعقودة عام ١٩٥٨ ، التي تؤكد أن حرية الملاحة تأتي في مقدمـــة

الحريات التي تتمتع بها جميع الدول ، واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ ، بالاضافة الى الاتفاقيات الاقليمية لدول المنطقة وغيرها من الاتفاقيات الدولية في هذا الشأن .

ان الشكوى التي قدمتها لهذا المجلس الموقرة من الدول الأعضاء في هذه المنظمة الدولية ، والتي عرفت باحترامها لمبادئ حسن الجوار والتزامها بالأهداف المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية والاقليمية التي تنتمي اليها ، تعكس بجلاء تدهور الأوضاع في تلك المنطقة الحساسة نتيجة للعدوان الايراني الأخير على السفن الكويتية والسعودية ، وما قد يترتب عليه من توسيع لنطاق الحرب وتهديد أمن واستقرار دول المنطقة والعالم أجمع وجرها الى صراعات ومنافسات الدول الكبرى . هذا بالاضافة الى زعزعة الاقتصاد الدولي واعاقة جهود الدول النامية في البناء والتنمية والتقدم .

لقد أوضح السودان من على هذا المنبر ، وفي عدة مناسبات ومنابر أخرى ، ان مواجهة الصورة القاتمة التي تميز الوضع الدولي الراهن تستلزم من الدول الأعضاء تكريس سياسات السلام وحسن الجوار وضرورة التزام الدول بتعهداتها بموجب الميثاق ، والكف عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية ضد السلامة الاقليمية والاستقلال السياسي لأى دولة .

ومما يؤسف له أن الاعتداء الذى تم ضد سفن عضوين في هذه المنظمة قد جاء معاكسا للمقاصد والاهداف التي تسعى الاسرة الدولية لتمكينها في تلك المنطقة ، وخاصة بين دول متجاورة مثل ايران وجاراتها ، تجمع بينها العديد من الوشائج التاريخية والثقافية والدينية التي كان ينبغي أن تكون عونا لعلاقات حسن الجوار المشترك والاحترام المتبادل للسيادة والاستقلال ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لها ، ودعائم صلبة لتعاون مثمر في المجالات كافة ، بما في ذلك تسخير امكاناتها وموارد ها كافة لأهداف البناء والتعمير ومواجهة الأخطار الحقيقية والمصيرية التي تهدد المنطقة وتطلعات شعوبها .

لقد أكد الحادث مجددا ضرورة أن يضطلع مجلسكم الموقر بمسؤولياته في ادانة هذا العدوان ، ووضع حد له نظرا لما قد يجر اليه من زعزعة للأمن والاستقرار في تلك المنطقة ، وتهديد المصالح المشروعة لدولها والعالم أجمع، كما ينبغي أن يعمل المجلس على تجنب تكرار الاعتداءات على السفن من موانئ كل الدول واليها التي ليست أطرافا في العمليات الحربية الدائرة ،وتأمين حرية الملاحة في تلك المنطقة باتخاذ الاجراءات الفعالة التي يتطلبها الموقف ، وتطالب ايران بالكف عن العدوان وباحترام سيادة دول المنطقة وسلامتها الاقليمية وممراتها المائية وموانئها ومنشآتها الاقتصادية ، وبالالتزام بواجبات حسن الجوار ومبادئ ميثاق الامم المتحدة والقانون الدولي .

اننا نجدد اعتقادنا بأن السبيل الوحيد لوضع حد فاصل ودائم للنزاع بين العراق وايران هو اللجوء الى الحوار والتفاوض الموضوعي في اطار الشرعية والقوانين والأعراف الدولية . ولعله من المؤسف أن جهود الأسرة الدولية المتمثلة في مجلسكم الموقر وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الاسلامي ومبادرات دول الخليج نفسها لم تؤد الى وقف نزيف الدم والاقتتال الذى حصد آلاف الضحايا من دولتين جارتين . ولهذا فاننا نرى بأن هذا العدوان يؤكد من جديد ضرورة أن يضطلع مجلس الأمن بمسؤولياته في تكثيف الجهود الرامية الى وضع نهاية لهذه الحرب ،وتحقيق الأمن والسلام لدول المنطقة والعالم أجمع .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : أشكر ممثل السودان على بيانه وعلى الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل بنما . وأدعوه الى أن يشغل مقعدا على طاولة المجلس والى أن يدلي ببيانه .

السيد كام (بنما) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : السيد الرئيس، يسعدني كثيرا أن أعود الى طاولة مجلس الأمن وأنتم تترأسون مداولات هذه الهيئة الهامة . وقد تشرفت شخصيا بالاشتراك معكم في أعمال المجلس في عامي ١٩٨١ و١٩٨٢ ، وقد استطعت أن أشهد خبرتكم الواسعة ومهارتكم الدبلوماسية المعروفة وحكمكم الرصين على الامور. وانني على اقتناع بأنه تحت قيادتكم سوف يظهر المجلس ضبط النفس وروح العدالة اذ يحل المشاكل الصعبة المدرجة على جدول الأعمال .

وأود أن أتقدم بتهاني الى السفير فلاديمير كرافتس، ممثل جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية على عمله الرائع بوصفه رئيسا لمجلس الأمن في الشهر الماضي .

بمجرد بدء الصراع بين ايران والعراق شجبته بنما ، وأيدت تأييدا قاطعا التوصل الى تسوية سلمية وعادلة ومشرفة للطرفين .وفي عامي ١٩٨١ و ١٩٨٢ أيدنا ، باعتبارنا عضوا في مجلس الأمن ، قرارا اتخذه المجلس بالاجماع بوضع حد لهذه الحرب الدائرة بين الأشقاء . وقد دأبنا على تأييد قرارات حركة عدم الانحياز وقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تهدف الى يتحقيق نفس الغرض. وقد أيدنا أيضا جهود السلم التي قام بها الأمين العام وممثله الخاص السيد اولوف بالم رئيس وزراء السويد .

ان موقف بلادى من هذا الصراع متسق مع سجلنا باعتبارنا بلدا محبا للسلام ، بلدا يشجع على التعاون الدولي وبوصفنا بلدا يؤيد تأييدا قاطعا التسوية السلمية للمنازعات الدولية . ولهذا السبب، لا يمكن الا أن نستنكر وقوع سفن ترفع علم بنما ضحية اعتداءات في منطقة الخليج .

وقد نشرت الصحافة العالمية أخبارا عن هذا الحادث في الأيام الأخيرة في أعقاب

اغراق سفينة الشحن التابعة لبنما " فيدلتي" الذى أدى الى موت عدد من أفراد طاقمها. وأود أن أسترعي انتباه مجلس الأمن أنه فيما يتعلق بالاعتداءات على السفن التي ترفع علم بنما في منطقة الخليج ، فان هذه الاعتداءات قد بدأت منذ أيار/مايو ١٩٨١. وفـــي الحادى والعشرين من ذلك الشهر تم الاعتداء على سفينة بنما " لويس الأول " وبعد ذلك ، في ١١ كانون الثاني /يناير ١٩٨٢ اعتدى أيضا على سفينة الشحن " ساكسس" مما تسبب في حريق استلزم مغادرتها. وفي ١٥ أيار/مايو ١٩٨٣ ، اندلعت النيران في ناقلـــة البترول " بان اوشيانيك" نتيجة لوقوع هجوم جوى . وفي ٢٥ أيار/مايو ١٩٨٣ أيضـــا أصيبت السفينة " سيترانس" بأضرار بسبب وقوع هجوم جوى آخر .

وفي الأسابيع الأخيرة فان نشوب العمليات العسكرية مجددا بين العراق وايـــران قد أدى الى تكثيف الهجمات التي تمت دون مبرر ضد سفن بنما . ففي ١٨ نيسان /ابريل من هـذا العام اصيبت ناقلة البترول " روفار ستار " بأضرار بالغة بسبب هجوم جوى . وفي ١٤ أيار/مايو الماضي ، اندلعت النيران في ناقلة البترول " السبرانزا داسكند " نتيجة لهجوم جوى آخر .

واليوم ، أوردت وكالات الأنباء الدولية اخبارا عن اغراق سفينة ترفع علم بنما . ولكننـا اذ نستنكر هذه الحقائق لا نود أن نقوم بالعملية العقيمة ،عملية توجيه الاتهامات ولا نـود أن نلقي اللوم على أى من الطرفين .

ونحن نؤيد الحلول الايجابية التي تحافظ على حقوقنا ومصالحنا بوصفنا بلدا يملك رابع أكبر أساطيل العالم . واننا نبلغ مجلس الأمن بهذه الحقائق لاننا نشعر أن هذه الهيئة المسؤولة عن المحافظة على السلم والأمن الدوليين لا يمكن أن تظل غير مباليـــة بعمليات الهجوم المتجددة هذه ضد سفن بنما المكرسة للتجارة السلمية .

ان بلدى يناشد بالحاح طرفي هذا الصراع أن يمتنعا عن القيام بمزيد من عمليات الهجوم على سفن بنما وان يحترما وينفذا تنفيذا قاطعا مبادئ القانون الدولي ، الـــتي تنص على حرية الملاحة وضمان حق المرور البرئ للسفن التجارية .

ونحن نناشد الطرفين أيضا أن يلتزما بالاعراف الرئيسية للقانون الدولي الانساني ، التي تلزمهما باحترام الاهداف المدنية وحماية الارواح والسلامة الجسمانية للذيـــن لا يشتركون في هذه الاعمال العدائية . وهذا ينطبق بطبيعة الحال على سفن بنما .

وينبغي أن نعلم بشكل قاطع ان بنما ليست في حالة حرب مع أى طرف ، وليســت طرفا في أى صراع مسلح . ان اسطولنا التجارى يلعب دورا بارزا في المجتمع الملاحي العالمي ؛ وهو لم يكن ، ولن يكون أداة حرب . انه جهاز لا مثيل له للسلم والتعاون الدولي ، وهو يشترك في تجارة سلمية وأنشطة اقتصادية بين الدول .

وبالتالي ، فاننا نطالب كل الاطراف ان تظهر احترامها لسفننا وفقا لمركزها ويحث وفدى مجلس الامن على أن ينفذ مهامه ، وفقا للميثاق ، وأن يضمن عدم تكرار وقوع اعتداءات اخرى على سفن بنما والسفن الاخرى التي ليست طرفا في هذا الصراع .

وبالمثل ، نطالب مجلس الامن بأن يتخذ اجراءات لضمان ممارسة بلدى الفعلية وكل البلدان ، لحق حرية الملاحة والتجارة في المياه الدولية .

ونحن نطالب الطرفين بأن يكفا فورا عن الاعمال العدائية في منطقة الخليج وفـــي جميع الممرات البحرية وقنوات الملاحة ومرافق الموانئ وموانئ تصدير البترول والمنشـــآت البترولية المقامة بمحاذاة الشاطئ وكل الموانئ البحرية .

كذلك نطالب ايران و العراق بأن يمتنعا عن تكثيف الصراع المسلح الذى أشـــاع الدمار والموت . ونحثهما على أن ينبذا استخدام القوة وأن يشرعا في اتباع اسلوب التسوية السلمية في نزاعهما بالحوار والمفاوضات . وهذا هو السبيل الوحيد لايجاد سلم عـــادل ودائم .

وفي الختام، يود وفد بلادى أن يؤكد مجددا ايمانه بالامم المتحدة وبأعمال هـــذا المجلس بالذات . وقد كان لنا شرف الانتماء الى هذا المجلس في عدة مناسبات . ان بنما بلد صغير وليس لديه قوة الا القوة الاخلاقية التى يستمدها من تأييدنا ، الذى لا يحيـــد لمبادئ ومقاصد واهداف ميثاق الامم المتحدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية) : اشكر ممثل بنما على الكلمات الرقيقـــة التي وجهها الى .

لا يوجد متكلمون آخرون على قائمة هذه الجلسة . وسوف تنعقد الجلسة القادمـــة لمجلس الامن لمواصلة النظر في هذا البند من جدول الاعمال ، يوم الثلاثاء ٢٩ ايار/مايو الساعة ١٠/٣٠ صباحا .

رفعت الجلسة الساعـــة ١٦/٤٥